J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.4 (2): 441 - 457, 2013

SOME SOCIAL IMPACTS OF THE MINISTERIAL DECISION NO. 120 OF 2007 RELATED TO FISHING OFF IN THE MEDITERRANEAN SEA DURING A SPECIFIC PERIOD EACH YEAR IN THE VILLAGE OF BORG EL-BURULLUS IN KAFR EL-SHEIKH GOVERNORATE

Tantawi, A. M. : M. M. Heedak and Lamiaa S. El - Hosiny
Agric. Extension & Rural Development Research Institute. ARC

بعض الآثار الاجتماعية المترتبة علي القرار الوزاري رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٧ بشأن إيقاف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط خلال فترة محددة من كل عام بقرية برج البرلس في محافظة كفر الشيخ

علام محمد طنطاوي ، محمد محمد حيدق ولمياء سعد الحسيني
معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية - مركز البحوث الزراعية

الملخص

استهدف هذا البحث التعرف على بعض الآثار الاجتماعية المترتبة علي القرار الوزاري رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٧ الخاص بإيقاف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط خلال الفترة من منتصف مايو إلى منتصف يوليو من كل عام، وأيضا التعرف على أسباب عدم التزام بعض الصيادين بالقرار، والتعرف على ايجابيات تطبيق القرار، وتحديد الحلول والمقترحات البديلة من وجهة نظر الصيادين للتغلب على فترة الإيقاف.

تم جمع البيانات من قرية برج البرلس بواسطة المقابلة الشخصية باستخدام استمارة الاستبيان، تضمنت العينة ١٢٥ مبحوثا من الصيادين تمثل ٢٠٪ من شاملة البحث، وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والتحليل العاملي كأدوات إحصائية لبيانات البحث.

أظهرت نتائج التحليل العاملي وجود ستة أبعاد أساسية للآثار المترتبة علي قرار إيقاف الصيد وهي المشاركة الاجتماعية للصيادين، ورضا الصيادين عن مجتمعهم المحلي، والوضع الأسري والمعيشي لهم، وتعليم أبنائهم، والوضع الاجتماعي والصحي والبيئي للصيادين، ومظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين، وأن هذا القرار أثر على هذه الأبعاد، وبينت النتائج أن ٥٤.٤٪ من المبحوثين أكدوا على وجود أثر سلبي مرتفع لقرار إيقاف الصيد، بينما أكد ٤٢.٤٪ على وجود أثر سلبي متوسط للقرار.

وفيما يتعلق بأهم أسباب عدم تطبيق الصيادين للقرار، أوضحت النتائج أن الصيد هو مصدر الرزق الوحيد (٩٦.٨٪)، وعدم وجود عمل بديل (٨٨.٨٪)، والقرار يطبق علي أفراد دون أفراد آخرين (٥٨.٤٪). ومن أبرز ايجابيات تطبيق القرار كما ذكر المبحوثين إعطاء فرصة للأسماك أن تنمو بحجم كبير (٨١.٦٪)، وحماية زريعة السمك الصغيرة من الصيد (٧٨.٤٪). واقترح الصيادين عدداً من الحلول والمقترحات البديلة للتغلب على فترة الإيقاف تضمنت: إنشاء مشروعات صناعية صغيرة (٩٦.٨٪)، ومنح الصيادين قروضاً بفائدة بسيطة (٩٠.٤٪)، وتقديم إعانات للصيادين (٧٧.٦٪).

المقدمة والمشكلة البحثية

تعتبر مشكلة قصور الإنتاج المحلى من الغذاء واحدة من أبرز المشكلات التى تواجه المخططين بمصر فى الوقت الراهن، ويتطلب ذلك مزيداً من الدراسات والخطط فى كل الاتجاهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك (وهبة، وآخرون، ٢٠٠٩ : ٣٠).

ولذلك شهد القطاع الزراعى المصرى فى الفترة الأخيرة تنوعاً كبيراً فى الإنتاج بشكل لم يعد معه الإنتاج الزراعى قاصراً على زراعة المحاصيل التقليدية، ولكن تعدى الأمر إلى مجالات أخرى ولعل من أهمها الثروة السمكية، والذى يعد أحد المصادر الهامة للبروتين الحيوانى حيث لعبت الزيادة السكانية فى مصر دوراً كبيراً فى زيادة الطلب على الغذاء بصفة عامة والبروتينات الحيوانية بصفة خاصة ، مما أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من البروتين الحيوانى، لذا كان من الضرورى الاهتمام بمشاريع الإنتاج

الحيوانى والتى يتضمنها تنمية الثروة السمكية لمجابهة الفجوة الغذائية الناتجة عن نقص البروتينات الحيوانية اللازمة لتغذية الإنسان (جامعة الدول العربية، ١٩٤٩ : ٢١٦).

ولمواجهة مشكلة نقص الغذاء فى مجال الإنتاج الحيوانى، اتجهت الدولة إلى القطاع السمكى لمحاولة سد جانب من الفجوة الغذائية، حيث أن هذا القطاع يسهم بأكثر من ١٣٪ من إجمالى الدخل الزراعى (المعهد القومى لعلوم البحار والمصايد، ٢٠٠٨ : ١٩).

وبالرغم من تمتع مصر بمصايد مائية تبلغ ١٣.٤ مليون فدان منها ٦.٨ مليون فدان فى البحر الأبيض المتوسط، و٤.٤ مليون فدان فى البحر الأحمر، و٢.٢ مليون فدان عبارة عن البحيرات الشمالية وبحيرة السد العالى ونهر النيل وفروعه (عبد الحميد، ٢٠٠٣: ٢٦٥)؛ إلاّ أن إجمالي الإنتاج من الأسماك وفقاً لإحصائيات ٢٠٠٧ لم يبلغ سوى ٩٧٠.٩٢ ألف طن وهذا الإنتاج لم يفي بحاجات السكان من الأسماك ولذلك فإنه يتم استيراد نحو٢٥٨.٥٩ ألف طن من الأسماك وهذه الكمية تمثل ٢١.١٪ من إجمالي الكمية المتاحة للاستهلاك المحلى (جامعة الدول العربية، ٢٠٠٨ : جدول٣١٦).

كما تبين فى هذا الصدد تذبذب نسبة الاكتفاء الذاتى من الأسماك فى مصر حيث بلغت ٧٩.٦٧٪ عام ٢٠٠٥، ثم ازدادت فى عام ٢٠٠٦ لتصل إلى ٨٠.٦٪ (جامعة الدول العربية ، ٢٠٠٧ : جدول ٣٢٥)، وقد انخفضت فى عام ٢٠٠٧ إلى ٧٩.٢٥٪ (جامعة الدول العربية، ٢٠٠٨ : جدول ٣٢٦)، الأمر الذى يستدعى البحث عن أسباب تذبذب الإنتاجية ومن المحتمل أن يكون ذلك راجع إلى عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات التى تحافظ على المصايد المائية.

وللنهوض بتنمية الثروة السمكية يجب العمل على تقليص كمية الواردات من الأسماك وزيادة الإنتاج السمكى المحلى ولتحقيق ذلك يجب تطبيق الأساليب الحديثة والعمل على حل كافة المشكلات فى مجالى الصيد والمصايد، إضافة إلى حل مشاكل الصيادين مما يؤدى إلى زيادة الإنتاجية ويتضمن ذلك الالتزام بتطبيق التشريعات والقوانين التى تحافظ على الثروة السمكية فى مصر.

وقد نالت التشريعات والقوانين والقرارات المتصلة بعملية الصيد بالبحر الأبيض المتوسط وغيرها اهتماماً كبيراً بصفة خاصة وذلك من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لتنظيم عملية الصيد والمحافظة على الموارد المائية، ولهذا صدر العديد من القوانين والتشريعات المنظمة لذلك منها مثلاً قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ فى شأن صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية، ثم صدر قانون المؤسسة المصرية للثروة المائية بالقرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ كمؤسسة اقتصادية، ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٩٣٥ لسنة ١٩٩٥ لينقلها من هيئة اقتصادية لها آليتها التنموية إلى هيئة خدمية (حافظ، ٢٠١٠ : ٣٠). ثم صدر القانون رقم ١٩٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ١٨١ لسنة ١٩٩٩ بشأن موانئ الصيد، وأخيراً صدر القرار الوزارى رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٧ بشأن إيقاف الصيد بالمياه الإقليمية خلال الفترة من منتصف مايو حتى منتصف يوليو (حافظ، ٢٠١٠: ٣١)، والذى يتناول البحث دراسة آثاره المختلفة على الصيادين بمنطقة برج البرلس.

ويلاحظ من العرض السابق انخفاض إنتاجية الأسماك فى مصر وتدنى نصيب الفرد فى مصر بالرغم من امتلاك مصر المقومات الأساسية لإنتاج أعلى، بالإضافة إلى تذبذب إنتاج الأسماك من عام إلى آخر مما أدى للسعي إلى رفع الإنتاجية من خلال إتباع العديد من الأساليب لزيادة الإنتاج ومنها سن العديد من القوانين والتشريعات المنظمة لعملية الصيد ومنها القرار الوزارى الحالى بشأن إيقاف الصيد لفترة محددة، ورغم مضى أربعة أعوام على تطبيقه إلاّ أن الصيادين فى مصر بصفة عامة وفى محافظة كفرالشيخ بصفة خاصة مازالوا يعانون من جراء تنفيذ هذا القرار ومن آثاره، ولذلك سعى هذا البحث للتعرف على بعض الآثار المختلفة المترتبة على الصيادين جراء تطبيق هذا القرار. وتنطلق مشكلة البحث من عدة تساؤلات هى :

- ماهى التغيرات التى طرأت على الصيادين من قرار إيقاف الصيد ؟
- ماهى الايجابيات المختلفة التى ترتبت على تطبيق هذا القرار ؟
- ماهى الأسباب التى أدت إلى عدم التزام بعض الصيادين بتطبيق القرار ؟
- ماهى الحلول والمقترحات البديلة للتغلب على فترة توقف الصيد من وجهة نظر الصيادين ؟

أهـداف البحـث

يهدف البحث بصفة رئيسية إلى التعرف على بعض الآثار المترتبة على الصيادين بعد صدور القرار الوزارى الخاص بإيقاف الصيد لفترة محددة من كل عام، ويتحقق ذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية :

١- التعرف على التغيرات التى حدثت فى كلٍ من المشاركة الاجتماعية، والرضا عن المجتمع المحلى، والوضع الأسرى والمعيشي، وتعليم الأبناء، والوضع الاجتماعي والصحي والبيئي، ومظاهر والجريمة والانحراف بين الصيادين بمنطقة البحث.
٢- التعرف على بعض أسباب عدم التزام الصيادين بتطبيق قرار إيقاف الصيد بمنطقة البحث.
٣- التعرف على ايجابيات تطبيق الصيادين لقرار إيقاف الصيد من وجهة نظرهم.
٤- التعرف على المقترحات والحلول البديلة من وجهة نظر الصيادين للتغلب على فترة إيقاف الصيد.

الاستعراض المرجعى

فى ضوء محدودية الموارد من البروتين الحيوانى سواء من اللحوم الحمراء أو البيضاء، كان التفكير بجدية فى الاعتماد على الإنتاج السمكى كمصدر ميسور لتوفير البروتين الحيوانى لما تتميز به مصر من توافر مقومات هذا النشاط، ولذلك فقد أنشئت الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بالقرار الجمهورى رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣، وقد حتمت الضرورة صدور هذا القرار والاهتمام بمجال الثروة السمكية حيث بلغ الإنتاج التقديرى قبل عام ١٩٧٧ حوالى ١٢٤ ألف طن فقط، أى أ ن معدل نصيب الفرد السنوى خلال هذه الفترة لم يتعدى ٣.٥ كجم، وقد كانت لظروف الحرب آنذاك وعدم استقرار الجهاز المشرف على الثروة السمكية سبباً فى انخفاض الإنتاج السمكى ومع بداية إشراف وزارة الزراعة على قطاع الثروة السمكية وضعت إستراتيجية رفع الإنتاجية من ١٢٤ ألف طن إلى ٧٠٠ ألف طن كإنتاج مستهدف عام ٢٠٠٠ على أساس أن عدد السكان المتوقع ٧٠ مليون نسمة بمعنى الارتفاع بنصيب الفرد من ٣.٥ كجم إلى ١٠ كجم فى عام ٢٠٠٠(جامعة الدول العربية، ١٩٩٥)، وقد ارتفع نصيب الفرد حتى وصل ١٥.٢ كجم عام ٢٠٠٧ مقارنة بنصيب الفرد فى اليابان ٥٠ كجم، وفى سلطنة عمان ٣٥ كجم، وفى أوروبا ٢٠كجم (الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء، ٢٠٠٧).

يتضح مما سبق أنه توجد فجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وقد بلغ الإنتاج السمكى عام ١٩٩٧ من البحر الأحمر ٥٧.٤ ألف طن، ومن البحر الأبيض المتوسط ٥٢.٧ ألف طن (يوسف، ١٩٩٩ : ١٣)، وأن إنتاج محافظة كفر الشيخ يزيد عن ثلث الإنتاج المصرى تقريباً من الأسماك بل ما يقرب من ٤٠٪ من الإنتاج المحلى وبلغ إنتاج البحر الأبيض المتوسط فى كفرالشيخ ٩٣٠٠ طن أسماك بحرية، فى حين نجد أن إنتاج المحافظات الأخرى مثل الأسكندرية ومرسى مطروح والبحيرة حوالى ٣٢٠٠٠ طن. وإنتاج محافظة كفر الشيخ ضعيف جداً رغم ما تتمتع به من إمكانيات مقارنة بالمنطقة الشرقية التى تضم بورسعيد والعريش فإنتاج هذه المنطقة يزيد على ١٦٠٠٠ طن، و منطقة دمياط يزيد إنتاجها على ١٥٠٠٠ طن (حافظ، ٢٠١٠ : ٣٠). ومن الملاحظ انخفاض إنتاجية الأسماك فى البحر الأبيض المتوسط عن البحر الأحمر على الرغم من كبر مساحته، وربما يرجع هذا إلى عدم احترام التشريعات الخاصة بتنظيم عملية الصيد وعدم تطوير الصيادين لأدوات الصيد، كما يلاحظ انخفاض إنتاجية الأسماك من البحر الأبيض المتوسط فى كفرالشيخ عن المناطق الأخرى وقد يرجع ذلك لعدم وجود موانئ صيد مناسبة بكفر الشيخ بالإضافة إلى عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات الصادرة للمحافظة على المصايد وتنمية الثروة السمكية.

ويعتبر عدم تنفيذ التشريعات الخاصة بعمليات الصيد وعدم تطوير الصيادين لأدواتهم وعدم الالتزام بالقوانين من الظواهر الاجتماعية المنتشرة فى مجتمع الصيادين وترتبط بسلوكهم الاجتماعى، ويبين ذلك دوركايم (Durkheim,1950:40-41) فى كتابه المنهج فى علم الاجتماع، حيث يذكر أن الظواهر الاجتماعية والسلوك الاجتماعى ترتبط بالسياق الثقافى للمجتمع ويؤكد على هذا الربط بالعديد من الدلالات. فى حين تناول (Coser&Rogers,1968:10) العلاقة بين الانتماء وبين التوجيه الفردى والجماعى والمعايير المنظمة واحتمال تصدعها. وذكر ميرتون (Merton,1962:131-132) أن هناك رابطة قوية بين السلوك وبين السياق الثقافى والاجتماعى للمجتمع، حيث انصب اهتمامه على تحليل المصادر الثقافية والاجتماعية للسلوك حتى يتمكن من فهم أبعاد انتظام أو انحراف هذا السلوك عن عناصر الثقافة المتمثلة فى الأهداف والمعايير.

وتعتبر القوانين أحد أدوات الضبط الاجتماعى التى تساند الدولة فى تحقيق الاستقرار الاجتماعى وهو ظاهرة اجتماعية فلا مجتمع بدون قانون ولا قانون بدون مجتمع. فالقانون هدفه الأول تنظيم العلاقات الاجتماعية (الخشاب ، ١٩٩٨ : ٧٥). ويعرّف القانون بأنه " مجموعة من القواعد التى تنظم العلاقات الاجتماعية والتى يلتزم الأفراد بإتباعها خشية توقيع الجزاء المقرر على مخالفتهم إياها"(نصيف، ١٩٨٥ :٥). ويعرّف أيضاً على أنه " مجموعة القواعد الاجتماعية التى تنظم العلاقة بين الأفراد وبعضها وتنفذها سلطة مشروعة فى المجتمع " (الجزار، وعبد الرحمن، ١٩٩٥ : ١٧)، بينما عرفه غيث (١٩٩٥: ٢٦٧) بأنه نسق مكون من معايير مقننة تنظم السلوك الإنساني، وتقوم السلطة الرسمية العامة بفرض القوانين وتفسيرها. ويعرف القانون أيضا على أنه " المعايير الأساسية لاستقرار الجماعة ويستلزم الخروج عليها عقوبة معينة منصوص عليها رسمياً (عبداللا، ٢٠٠٢ : ٥١). والقانون الزراعى مثل باقى القوانين الاجتماعية، له دوره

فى تحقيق الاستقرار الاجتماعى فى المجتمع الزراعى والمحافظة على الموارد الزراعية والاقتصاد القومى (خليل، ٢٠٠٨ : ١٤)، ويدخل فى هذا الاطار القرار الوزارى رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٧ بشأن إيقاف الصيد بالمياه الإقليمية خلال الفترة من منتصف مايو حتى منتصف يوليو والذى يتناول البحث دراسة آثاره على الصيادين بمنطقة برج البرلس.

ويذكر وهبة وآخرون (٢٠٠٩ :٢١-٣٢) أن تنمية قطاع الثروة السمكية يتطلب أيضاً حصر المشكلات المتعلقة بصيد الأسماك بناءا على نتائج العديد من الدراسات ومنها :

١- انتشار طرق الصيد المخالفة والممنوعة قانوناً مثل التحويطات أمام البواغيز، واستخدام المفرقعات فى الصيد والجرافة الساحلية، والجر القاعى، والقفشة واللواته، والطبشة، واستعمال غزول صيد مخالفة قانوناً، والتى تؤدى إلى استنزاف المخزون السمكى بمناطق الصيد.

٢- صيد الزريعة وصغار الأسماك خاصة أسماك البورى والطوبار والقاروص والدنيس من أمام البواغيز.

٣- انتشار العديد من القرى الساحلية والتعدى على شواطئ البحار، وزيادة نسبة الملوثات والمخالفات الآدمية والأنشطة التجارية والسياحية على مسافات كبيرة من سواحل البحار .

٤- زيادة الحمل الصيدى على مناطق الصيد بسبب زيادة عدد رخص الصيد للمراكب.

٥- قصور قوانين الصيد وضعف الرقابة الأمنية والدور الذى تقوم به شرطة المسطحات المائية، وعدم وجود قانون يجرم الصيد خلال مواسم تفريخ الأسماك مما يؤدى إلى الاستنزاف الشديد للموارد السمكية.

٦- شيوع مناطق النفوذ داخل مناطق الصيد لبعض تجار الأسماك لصالح فئات معينة.

٧- ضعف الإرشاد السمكى بين الصيادين الأمر الذى يشير إلى ضعف الدور الإرشادي السمكى وقلة البرامج الإذاعية والتليفزيونية والإرشادية الخاصة بالصيادين.

الطـريقــة البحثيــة

المجال الجغرافى للبحث:

أجرى هذا البحث فى محافظة كفرالشيخ، حيث أنها تعد من المحافظات الرئيسية فى الإنتاج السمكى البحرى، وبها أسطول كبير للصيد بالبحر الأبيض المتوسط يتكون من ٤٢٢ مركب آلي منها ١٥ مركب جر، و٢٧ مركب شانشولا، و٣٧٠ مركب سنار، و١٠ مراكب كنار، بالإضافة إلى ١٥٩ مركب شراعي منها ٤ مراكب درجة أولى، و١٢٥ مركب درجة ثانية، و٣٠ مركب درجة ثالثة، إضافة إلى عدد ٩٠٠ بطاقة صيد سنوية، و٧٩٩ بطاقة صيد خمس سنوات (هيئة الثروة السمكية بكفرالشيخ، ٢٠٠٨ : ٩٥). وتم اختيار منطقة برج البرلس لكونها من أشهر المناطق فى صيد الأسماك فى محافظة كفرالشيخ وأكثرها إنتاجية وتوجد بها جمعية واحدة للصيد البحرى.

المجال البشرى وجمع البيانات:

يبلغ عدد أعضاء الجمعية التعاونية للصيد البحرى ببرج البرلس ٦٣٠ عضواً (وقت جمع البيانات) وهم يمثلون شاملة البحث. واختيرت عينة عشوائية منتظمة من الأعضاء بنسبة ٢٠٪ ، بلغ حجمها ١٢٦ صياداً مبحوثاً وتم تصميم استمارة استبيان تم اختبارها مبدئياً وإجراء التعديلات اللازمة عليها لتصبح صالحة لجمع البيانات الذى تم خلال شهرى مايو ويونيو من عام ٢٠١١، وتم استبعاد استمارة استبيان لعدم اكتمال بياناتها ليصبح عدد الاستمارات الصالحة ١٢٥ استمارة.

الآثار المترتبة على قرار إيقاف الصيد : للتعرف على الآثار المترتبة على قانون إيقاف الصيد تم إعداد قائمة مكونة من ٣٩ عبارة بعد القيام بعدد من الزيارات الميدانية فى منطقة الدراسة التى ساعدت فى تكوين العبارات وطلب من كل مبحوث أن يحدد درجة التغير التى حدثت على الصيادين بعد تطبيق القرار الوزارى لإيقاف الصيد خلال فترة محددة من كل عام، وكانت الإجابة على العبارات هى حدوث زيادة كبيرة، وعدم تغير، وحدوث نقصان، وأعطيت الإجابات الأوزان ٣، و٢، و١ على الترتيب. وتم إجراء التحليل العاملى للبنود التسعة والثلاثين، ويعرض جدول (١) نتائج التحليل العاملى.

جدول (١) نتائج التحليل العاملى لبنود الآثار المترتبة على قانون إيقاف الصيد *

م	البنـــــد	١	٢	٣	٤	٥	٦
١	عدم مجامله الصيادين بعضهم فى المناسبات	٠.٣٨٢	-	-	-	-	-
٢	حالات التكافل الاجتماعي بين الصيادين	٠.٣٠٨	-	-	-	-	-
٣	عدم تعاون الصيادين لمساعدة بعضهم فى الأزمات والكوارث	٠.٤٠٨	-	-	-	-	-
٤	حالات سلف الصيادين من بعضهم البعض	٠.٣٤٤	-	-	-	-	-
٥	اتجاه الصيادين إلى الاقتراض من البنك	٠.٥٣٥	-	-	-	-	-

٦	عدم مشاركة الصيادين فى المشروعات التنموية	٠.٣٤٩	-	-	-	-	-
٧	هجرة الصيادين لمهنة الصيد	-	٠.٣٣٥	-	-	-	-
٨	هجرة الصيادين من مجتمعهم للبحث عن فرصة عمل أخرى	-	٠.٤٦٢	-	-	-	-
٩	هجرة الصيادين إلى المدن المجاورة	-	٠.٤٧٨	-	-	-	-
١٠	أصبحت الحياة صعبة فى مجتمع الصيد	-	٠.٤٣٧	-	-	-	-
١١	الرغبة فى مغادرة القرية إذا أتيحت لى الفرصة	-	٠.٤٧١	-	-	-	-
١٢	العلاقات الاجتماعية بين الصيادين أصبحت ضعيفة	-	٠.٤٥٥	-	-	-	-
١٣	عدم المحافظة على المرافق العامة	-	-	٠.٤٤١	-	-	-
١٤	انتشار القمامة فى الشارع	-	-	٠.٣٥٨	-	-	-
١٥	عدد المقاهى فى القرية	-	-	٠.٣٧٧	-	-	-
١٦	تفشى ظاهرة التلوث	-	-	٠.٣٧٤	-	-	-
١٧	انتشار الأمراض	-	-	٠.٤٧٤	-	-	-
١٨	حالات الفقر بين الصيادين	-	-	٠.٣٦٥	-	-	-
١٩	انتشار البطالة بين الصيادين	-	-	٠.٣٠٢	-	-	-
٢٠	عدم شعور الصيادين بالأمان الاجتماعى	-	-	٠.٥٢٤	-	-	-
٢١	عمالة الأطفال الصغار	-	-	-	٠.٥٣٨	-	-
٢٢	تسرب التلاميذ من المدارس	-	-	-	٠.٤٤٠	-	-
٢٣	ترك الطلاب للدراسة فى الجامعة	-	-	-	٠.٣٢٠	-	-
٢٤	انخفاض المستويات التعليمية لابناء الصيادين	-	-	-	٠.٤٣٢	-	-
٢٥	إهمال الصيادين أبنائهم فى المراحل التعليمية المختلفة	-	-	-	٠.٤٨٧	-	-
٢٦	المشاكل الأسرية	-	-	-	-	٠.٤٠٣	-
٢٧	حالات الانفصال بين الأزواج	-	-	-	-	٠.٥٤٣	-
٢٨	التفكك الأسرى بين الصيادين	-	-	-	-	٠.٦٨١	-
٢٩	تدنى مستويات الإنفاق على الأسرة	-	-	-	-	٠.٥١٩	-
٣٠	حالات السرقة بين الصيادين	-	-	-	-	-	٠.٧٠٣
٣١	الصراع على موارد البحيرة	-	-	-	-	-	٠.٤٨٨
٣٢	جرائم النصب والاحتيال بين الصيادين	-	-	-	-	-	٠.٣١٤
٣٣	المشاكل بين الناس فى مجتمع الصيد	-	-	-	-	-	٠.٥٣٩
٣٤	تفشى ظاهرة الإدمان والمخدرات بين الصيادين	-	-	-	-	-	٠.٤٠٤
٣٥	حالات التعدى على الأماكن محظورة الصيد	-	-	-	-	-	٠.٦١٣
٣٦	إحساس الصياد بالقهر والاضطهاد	-	-	-	-	-	٠.٤٢٨
٣٧	ذهاب الصيادين إلى المحاكم عن ذي قبل	-	-	-	-	-	٠.٣٠٤
٣٨	الجلسات العرفيه بين الصيادين	-	-	-	-	-	٠.٥٣٨
٣٩	استخدام العنف لحل المشاكل	-	-	-	-	-	٠.٥٥٠

* الاقتصار على معاملات التشبع التى تبلغ ٠.٣ فأكثر.

أوضحت نتائج التحليل العاملى أن البنود التسعة والثلاثين تتشبع عليها ستة عوامل متمايزة، حيث يتشبع العامل الأول بالستة بنود الأولى، أما العامل الثانى فيتشبع عليه البنود من رقم ٧ حتى رقم ١٢، والعامل الثالث تشبع عليه من البند رقم ١٣ حتى رقم ٢٠، والعامل الرابع تشبع عليه البنود من رقم ٢١ حتى رقم ٢٥، والعامل الخامس تشبع عليه البنود من رقم ٢٦ حتى رقم ٢٩، وأخيراً العامل السادس تشبع عليه البنود من رقم ٣٠ إلى رقم ٣٩ .

وبالنظر إلى منظومة البنود تبين أن البنود جميعها تشبعت على ستة عوامل لها معنى وبناءً على ذلك تم وضع ست مجموعات للآثار المترتبة على إيقاف الصيد وهى على الترتيب كما يلى: المشاركة الاجتماعية للصيادين، والرضا عن المجتمع المحلى، والوضع الاجتماعى والصحى والبيئى للصيادين، وتعليم أبناء

الصيادين، والوضع الأسري والمعيشي للصيادين، ومظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين. وقد حسب معامل الثبات للمجموعات الست فوجد أنه ٠.٧١٢ ، و٠.٦٩٩ ، و٠.٧٤٣ ، و٠.٦٣٨ ، و٠.٦٥٣، و٠.٥٦٠ على الترتيب، وهى قيم مرتفعة إلى حدٍ ما وتعبر عن صلاحية كل مجموعة من هذه المجموعات للتعرف على الآثار. ولهذا جمعت بنود كل مجموعة لتعبر عن الدرجة الكلية لكل مجموعة. حيث كان متوسط الدرجات على بعد المشاركة الاجتماعية للصيادين ١٦.١٤درجة، بانحراف معيارى قدره ١.٥٦ درجة. وبلغ متوسط الدرجات على بعد الرضا عن المجتمع المحلى ١٦.٣٣ درجة، بانحراف معيارى قدره ١.٥٩ درجة. وبلغ متوسط الدرجات على بعد الوضع الأسري والمعيشي للصيادين ٢١.٦٦ درجة، بانحراف معيارى قدره ١.٧٨ درجة. وبلغ متوسط الدرجات على بعد الوضع الاجتماعى والصحى والبيئى للصيادين ١٣.١٧ درجة، بانحراف معيارى قدره ١.٥ درجة. وبلغ متوسط الدرجات على بعد تعليم أبناء الصيادين ١٠.٥ درجة، بانحراف معيارى قدره ١.٢٤ درجة. وبلغ متوسط الدرجات على بعد مظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين ٢٨.٢٢ درجة، بانحراف معيارى قدره ٤.٤٦ درجة.

التوزيع النسبى للآثار المترتبة على قرار إيقاف الصيد: تم إجراء التوزيع النسبى لأثر قرار إيقاف الصيد على كل بعد من الأبعاد الستة المدروسة كما يلى:

-المشاركة الاجتماعية للصيادين: تراوح المدى النظرى لهذا البعد ما بين(٦-١٨ درجة)، وبناءً على المدى الفعلى الذى تراوح ما بين(١٢-١٨ درجة) تم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات وهى فئة الأثر السلبى المنخفض وتراوحت مابين (١٢-١٣ درجة)، وفئة الأثر السلبى المتوسط (١٤-١٦ درجة)، وفئة الأثر السلبى المرتفع (١٧-١٨ درجة).

-رضا الصيادين عن مجتمعهم المحلى: تراوح المدى النظرى لهذا البعد ما بين(٦-١٨ درجة)، وبناءً على المدى الفعلى الذى تراوح ما بين(١١-١٨ درجة) تم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات وهى فئة الأثر السلبى المنخفض وتراوحت مابين (١١-١٣ درجة)، وفئة الأثر السلبى المتوسط (١٤-١٦ درجة)، وفئة الأثر السلبى المرتفع (١٧-١٨ درجة).

- الوضع الأسري والمعيشي للصيادين: تراوح المدى النظرى لهذا البعد ما بين(٤-١٢ درجة)، وبناءً على المدى الفعلى الذى تراوح ما بين(٧-١٢ درجة) تم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات وهى فئة الأثر السلبى المنخفض وتراوحت مابين (٧-٨ درجة)، وفئة الأثر السلبى المتوسط (٩-١٠ درجة)، وفئة الأثر السلبى المرتفع (١١-١٢ درجة).

- تعليم أبناء الصيادين: تراوح المدى النظرى لهذا البعد ما بين(٥-١٥ درجة)، وبناءً على المدى الفعلى الذى تراوح ما بين(٩-١٥ درجة) تم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات وهى فئة الأثر السلبى المنخفض وتراوحت مابين (٩-١٠ درجة)، وفئة الأثر السلبى المتوسط (١١-١٣ درجة)، وفئة الأثر السلبى المرتفع (١٤-١٥ درجة).

- الوضع الاجتماعى والصحى والبيئى للصيادين: تراوح المدى النظرى لهذا البعد ما بين(٨-٢٤ درجة)، وبناءً على المدى الفعلى الذى تراوح ما بين(١٦-٢٤ درجة) تم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات وهى فئة الأثر السلبى المنخفض وتراوحت مابين (١٦-١٨ درجة)، وفئة الأثر السلبى المتوسط (١٩-٢١ درجة)، وفئة الأثر السلبى المرتفع (٢٢-٢٤ درجة).

- مظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين: تراوح المدى النظرى لهذا البعد ما بين(١٠-٣٠ درجة)، وبناءً على المدى الفعلى الذى تراوح ما بين(١٨-٣٠ درجة) تم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات وهى فئة الأثر السلبى المنخفض وتراوحت مابين (١٨-٢١ درجة)، وفئة الأثر السلبى المتوسط (٢٢-٢٦ درجة)، وفئة الأثر السلبى المرتفع (٢٧-٣٠ درجة).

- الدرجة الكلية للآثار المترتبة على قرار إيقاف الصيد: تراوح المدى النظرى للدرجة الكلية ما بين(٣٩-١١٧ درجة)، وبناءً على المدى الفعلى الذى تراوح ما بين(٨٣-١١٧ درجة) تم تقسيم المبحوثين إلى ثلاث فئات وهى فئة الأثر السلبى المنخفض وتراوحت مابين (٨٣-٩٤ درجة)، وفئة الأثر السلبى المتوسط (٩٥-١٠٦ درجة)، وفئة الأثر السلبى المرتفع (١٠٧-١١٧ درجة).

الأدوات الإحصائية المستخدمة :

أستخدم فى تحليل البيانات التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابى والانحراف المعيارى لوصف البيانات، كما استخدم أسلوب التحليل العاملى Factor Analysis لتحديد الأبعاد الأساسية للآثار المترتبة على قرار إيقاف الصيد، ومعامل ثبات (ألفا) Reliability Coefficient لتقدير مدى اتساق المكونات الداخلية للأبعاد المدروسة.

النتائج ومناقشتها

يوجد العديد من طرق الصيد المستخدمة فى المياه البحرية المصرية سواء فى البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر ومنها على سبيل المثال لا الحصر: حرفة الشانشولا، وغزل الهبلة، وحرفة السنار، وغزل السردين، وحرفة الجر، وغزل المياس، والجرافة الساحلية، وغزل المحير أوالكنار.

ولتنظيم الصيد بهذه الطرق صدرت العديد من القوانين والقرارات المنظمة للصيد فى مختلف المسطحات المائية منها ما يتعلق بإيقاف الصيد فى بعض مناطق الصيد مثل بحيرة قارون، وبحيرة البردويل، وخليج السويس وجزر الغردقة، و البحر الأحمر، وبحيرة البرلس وفى مدد متفاوتة قد تتراوح من ٤٥ يوم حتى ٩٠ يوم، وذلك تنظيماً لعمليات الصيد والمحافظة على الثروة السمكية بالمناطق المختلفة.

وقد نص قرار وزير الزراعة رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٧ على إيقاف الصيد فى المياه الإقليمية للبحر الأبيض المتوسط من منتصف مايو حتى منتصف يوليو. وفيما يلى عرضاً لأهم الآثار المترتبة على صدور قرار إيقاف الصيد بالنسبة للصيادين، وايجابيات تطبيق القرار، وأسباب عدم التزام بعض الصيادين بتطبيق القرار، والبدائل المختلفة من وجهة نظر الصيادين للتغلب على فترة الإيقاف بعد مضى أربعة أعوام على صدور القرار.

أولاً : الآثار المترتبة على القرار الوزارى الخاص بإيقاف الصيد خلال فترة محددة من كل عام:

أ- أثر القرار الوزارى على المشاركة الاجتماعية للصيادين:

أظهرت النتائج الواردة فى جدول(٢) أثر قرار إيقاف الصيد على المشاركة الاجتماعية للصيادين، حيث لوحظ أن أكثر من نصف عينة البحث أكدوا أن قرار إيقاف الصيد أثر على المشاركة الاجتماعية للصيادين بصورة سلبية، حيث ذكر نحو ٧٦٪ من العينة أنه حدثت زيادة كبيرة فى بند عدم مجاملة الصيادين بعضهم فى المناسبات، فى حين أكد ٦٥.٦٪ من المبحوثين أنه حدث زيادة كبيرة فى بند حالات التكافل الاجتماعى بين الصيادين، وذكر ما يزيد عن ثلاثة أرباع العينة البحثية أنه حدث زيادة كبيرة فى بند عدم تعاون الصيادين لمساعدة بعضهم فى الأزمات والكوارث، وأفاد بذلك ٧٩.٢٪ من المبحوثين، فى حين أكد ٧٢.٨٪ من المبحوثين أنه حدث زيادة كبيرة فى بند حالات سلف الصيادين من بعضهم، بينما أقر ما يزيد على نصف عينة الدراسة أن قرار إيقاف الصيد كان له أثر فى زيادة اتجاه الصيادين إلى الاقتراض من البنك وأفاد بذلك ٦٤.٨٪ من المبحوثين. فى حين ذكر ٦٦.٤٪ من المبحوثين أنه حدث زيادة كبيرة فى بند عدم مشاركة الصيادين فى المشروعات التنموية.

جدول (٢) توزيع المبحوثين وفقا للآثار التى حدثت على المشاركة الاجتماعية للصيادين بعد قرار إيقاف الصيد

البنـــــــــــــــــود	زيادة كبيرة		عدم تغير		حدوث نقصان	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١- عدم مجاملة الصيادين بعضهم فى المناسبات	٩٥	٧٦	٢٧	٢١.٦	٣	٢.٤
٢- حالات التكافل الاجتماعى للصيادين	٨٢	٦٥.٦	٤٠	٣٢	٣	٢.٤
٣-عدم تعاون الصيادين لمساعدة بعضهم فى الأزمات والكوارث	٩٩	٧٩.٢	٥٥	٤٤	١	٠.٨
٤- حالات سلف الصيادين من بعضهم	٩١	٧٢.٨	٣٢	٢٥.٦	٢	١.٦
٥- اتجاه الصيادين إلى الاقتراض من البنك	٨١	٦٤.٨	٣٩	٣١.٢	٥	٤.٠
٦- عدم مشاركة الصيادين فى المشروعات التنموية	٨٣	٦٦.٤	٣٨	٣٠.٤	٤	٣.٢

وبصفة عامة يمكن استنتاج أن القرار الوزارى بشأن إيقاف الصيد أثر بصورة كبيرة على درجة مشاركة الصيادين فى أمور مجتمعهم المحلى، حيث اتضح عدم مشاركة الصيادين فى أى أمور تخص المجتمع وقلة مساعدتهم لبعضهم البعض بسبب قلة الدخل من توقف الصيد.

وباستعراض جدول (٣) الذى يشير إلى التوزيع النسبى لأثر القرار الوزارى بإيقاف الصيد على المشاركة الاجتماعية للصيادين يتضح أن أكثر من نصف المبحوثين من الصيادين يتواجدون فى فئة المشاركة

الاجتماعية التى حدث لها تغيرات كبيرة، حيث ذكر ٥١.٢٪ أن القرار الوزارى بشأن إيقاف الصيد أثر على مشاركتهم بصورة سلبية قوية ومنعهم من المشاركة فى أمور مجتمعهم المختلفة بسبب قلة الدخل حيث يعد الصيد مصدر الرزق الأساسى الذى يساعدهم على المجاملات المختلفة. فى حين ذكر٤٤٪ أن القرار أثر بصورة سلبية متوسطة على مشاركتهم، إلاّ أن نسبة قليلة جداً ترى أن القرار كان له تأثير سلبى بسيط وهم يقدرون بنحو ٤.٨٪ من إجمالي العينة. وعليه يمكن استخلاص أن القرار الوزارى بشأن إيقاف الصيد بصفة عامة أثر بصورة سلبية على مشاركة الصيادين فى أمور مجتمعهم وفى أى مشروعات تخص القرية، ومن هنا يتضح أن القرار الذى صدر خلال هذه الفترة أثر على مشاركة الصيادين حيث كانت صور المشاركة الاجتماعية أعلى عن قبل تطبيق القرار، لأن هذا يعتبر من أساسيات ثقافة المجتمعات الريفية التى تشارك بعضها فى معظم الأمور الحياتية.

جدول(٣) التوزيع النسبى للمبحوثين وفقاً للآثار المترتبة على المشاركة الاجتماعية للصيادين بعد قرار إيقاف الصيد

الفئات	العدد	٪
أثر سلبى منخفض (١٢ – ١٣) درجة	٦	٤.٨
أثر سلبى متوسط (١٤ – ١٦) درجة	٥٥	٤٤
أثر سلبى مرتفع (١٧ – ١٨) درجة	٦٤	٥١.٢
المجمـــــــــوع	١٢٥	١٠٠

ب- أثر القرار الوزارى على رضا الصيادين عن مجتمعهم المحلى:

أوضحت النتائج فى جدول (٤) أثر القرار على رضا الصيادين عن مجتمعهم المحلى حيث يرى أكثر من ٧٠ ٪ من المبحوثين أنه حدثت زيادة كبيرة فى هجرة الصيادين لمهنة الصيد، فى حين ذكر قرابة ٦٩٪ من المبحوثين أنه حدثت زيادة كبيرة فى هجرة الصيادين من مجتمعهم للبحث عن فرص عمل، كما أكد أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين أنه حدثت زيادة كبيرة فى الهجرة إلى المدن المجاورة عن قبل صدور القرار، إلاّ أن ٧٦٪ من المبحوثين يرون أنه حدثت زيادة كبيرة فى بند أصبحت الحياة صعبة فى مجتمع الصيد، كما أن أكثر من ٧٩٪ من المبحوثين يرون أنه حدثت زيادة كبيرة فى بند الرغبة فى مغادرة القرية إذا أتيحت لى الفرصة، كما أكد ٨٠٪ من أفراد العينة على أنه حدثت زيادة كبيرة فى بند العلاقات الاجتماعية بين الصيادين أصبحت ضعيفة.

جدول (٤) توزيع المبحوثين وفقا للآثار التى حدثت على رضا الصيادين عن مجتمعهم المحلى بعد قرار إيقاف الصيد

البنـــــــــــــــــود	زيادة كبيرة		عدم تغير		حدوث نقصان	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١- هجرة الصيادين لمهنة أخرى	٨٨	٧٠.٤	٣٤	٢٧.٢	٣	٢.٤
٢- هجرة الصيادين من مجتمعهم للبحث عن فرص عمل	٨٦	٦٨.٨	٣٤	٢٧.٢	٥	٤
٣- هجرة الصيادين إلى المدن المجاورة	٩٤	٧٥.٢	٢٦	٢٠.٨	٥	٤
٤- أصبحت الحياة صعبة فى مجتمع الصيد	٩٥	٧٦	٢٦	٢٠.٨	٤	٣.٢
٥-الرغبة فى مغادرة القرية إذا أتيحت لى الفرصة	٩٩	٧٩.٢	٢٤	١٩.٢	٢	١.٦
٦- العلاقات الاجتماعية بين الصيادين أصبحت ضعيفة	١٠٠	٨٠	٢٤	١٩.٢	١	٠.٨

وبصفة عامة يمكن استنتاج أن القرار بشأن إيقاف الصيد لفترة محددة كان له أثر كبير فى زيادة نسبة البطالة بين الصيادين، وهجرة الصيادين من مجتمعهم إلى مجتمعات أخرى للبحث عن فرص عمل، وضعف العلاقات بين الصيادين، كل هذا يعكس عدم رضا الصيادين عن مجتمعهم المحلى مما يجعلهم يلجئون إلى ترك هذا المجتمع والبحث عن فرص عمل أفضل فى أماكن أخرى.

وباستعراض التوزيع النسبى للآثار المترتبة على رضا الصيادين عن مجتمعهم المحلى بعد توقف الصيد لفترة محددة من كل عام أوضح جدول (٥) أن ٥٢٪ من إجمالى المبحوثين يقعون فى فئة الأثر السلبى المرتفع على رضا الصيادين عن مجتمعهم المحلى، وأن ٤٢.٢٪ من المبحوثين جاءوا فى فئة الأثر السلبى المتوسط

على رضا الصيادين عن مجتمعهم المحلى، فى حين أن ٥.٦ ٪ من المبحوثين جاءوا فى فئة الأثر السلبى المنخفض على رضا الصيادين عن مجتمعهم المحلى.

جدول(٥) التوزيع النسبى للمبحوثين وفقاً للآثار التى حدثت على رضا الصيادين عن مجتمعهم المحلى بعد قرار إيقاف الصيد

الفئات	العدد	٪
أثر سلبى منخفض (١١ – ١٣) درجة	٧	٥.٦
أثر سلبى متوسط (١٤ – ١٦) درجة	٥٣	٤٢.٤
أثر سلبى مرتفع (١٧ – ١٨) درجة	٦٥	٥٢
المجمـــــــــوع	١٢٥	١٠٠

يتضح من النتائج أن توزيع المبحوثين يتواجد أكثر من نصفه فى الفئة ذات الأثر السلبى المرتفع على رضا الصيادين عن مجتمعهم المحلى، وهذا مفاده أن معظم الصيادين غير راضين عن صدور قرار إيقاف الصيد خلال فترة محددة من كل عام، مما كان له أثر سلبى على رضا الصيادين عن مجتمعهم وعن حياتهم.

جـ- أثر القرار الوزارى على الوضع الأسري والمعيشي للصيادين:

تشير النتائج الواردة فى جدول (٦) إلى أن القرار الوزارى بإيقاف الصيد كان له أثر واضح على الأوضاع المعيشية والأسرية للصيادين، حيث أفاد ٧٥.٢٪ من المبحوثين أن المشاكل الأسرية بالنسبة للصيادين زادت بشكل كبير بعد تطبيق قرار الإيقاف، فى حين أقر ٧٢٪ من المبحوثين بزيادة حالات الانفصال بين الأزواج لعدم القدرة على مواجهة النفقات بسبب توقف الصيد وعدم وجود مصادر دخل بديلة، كما يرى ٧٦٪ من المبحوثين أنه حدثت زيادة كبيرة للتفكك الأسرى بين الصيادين نتيجة إيقاف الصيد، فى حين أكد أكثر من ٨٢٪ من المبحوثين حدوث زيادة كبيرة فى تدنى مستوى الإنفاق على الأسرة.

جدول(٦) توزيع المبحوثين وفقا للآثار التى حدثت على الوضع الأسري والمعيشي للصيادين بعد قرار إيقاف الصيد

البنـــــــــــــــود	زيادة كبيرة		عدم تغير		حدوث نقصان	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١- المشاكل الأسرية	٩٤	٧٥.٢	٢٩	٢٣.٢	٢	١.٦
٢- حالات الانفصال بين الأزواج	٩٠	٧٢	٢٦	٢٠.٨	٩	٧.٢
٣- التفكك الأسرى بين الصيادين	٩٥	٧٦	٢٧	٢١.٦	٣	٢.٤
٤- تدنى مستوى الإنفاق على الأسرة	١٠٣	٨٢.٤	٢٠	١٦	٢	١.٦

وبصفة عامة يمكن استنتاج أن قرار إيقاف الصيد أحدث تغيرات كبيرة لدى الصيادين أثرت بالسلب على الأوضاع المعيشية والأسرية والتى منها زيادة المشاكل الأسرية وتدنى مستويات المعيشة والتفكك الأسرى وهذا ما أكد ته نتائج البحث.

وباستعراض النتائج الواردة فى جدول (٧) يتضح أن ٥٢٪ من المبحوثين أفادوا بأن هذا القرار كان له أثر سلبى مرتفع على الأوضاع المعيشية والأسرية، بينما يرى أكثر من ٤٧٪ من المبحوثين أن الأثر السلبى لقرار إيقاف الصيد على الأوضاع المعيشية والأسرية للصيادين كان متوسطاً، فى حين يرى أقل من١٪ من المبحوثين أن قرار إيقاف الصيد كان له أثر سلبى منخفض على الأوضاع المعيشية والأسرية للصيادين.

جدول(٧) التوزيع النسبى للمبحوثين وفقاً للآثار المترتبة على الوضع الأسري والمعيشي للصيادين بعد قرار إيقاف الصيد

الفئات	العدد	٪
أثر سلبى منخفض (٧ – ٨) درجة	١	٠.٨
أثر سلبى متوسط (٩ – ١٠) درجة	٥٩	٤٧.٢
أثر سلبى مرتفع (١١ – ١٢) درجة	٦٥	٥٢
المجمـــــــــوع	**١٢٥**	**١٠٠**

يتضح من نتائج الجدول السابق أن الغالبية العظمى من المبحوثين (٩٩.٢ ٪) يتواجدون فى فئتى الأثر السلبى المتوسط والمرتفع لقرار إيقاف الصيد على الوضع الأسري والمعيشي للصيادين.

د- أثر القرار الوزارى على تعليم أبناء الصيادين:

توضح النتائج الواردة فى جدول (٨) أن إيقاف الصيد خلال فترة محددة كان له أثر واضح على تعليم أبناء الصيادين وأنه أحدث تغييرات كبيرة فى مسار تعليم أبنائهم، حيث أفاد أكثر من ٥٥٪ من المبحوثين أن إيقاف الصيد أدى إلى زيادة عمالة الأطفال الصغار، فى حين أفاد ٦٤٪ من المبحوثين أن هذا القرار أدى إلى زيادة تسرب التلاميذ من المدارس، بينما ذكر أكثر من ثلاثة أرباع العينة أن الطلاب من أبناء الصيادين تركوا الدراسة بالجامعة لعدم قدرتهم المالية، فى حين يرى قرابة ٤٥٪ من المبحوثين أن هذا القرار أدى إلى انخفاض المستويات التعليمية لأبناء الصيادين بدرجة كبيرة عما كان قبل تطبيق القرار، بينما أفاد قرابة ٨٢٪ من المبحوثين أنه بعد قرار إيقاف الصيد اتجه الصيادون للبحث عن عمل آخر وأهملوا متابعة أبنائهم فى المراحل التعليمية المختلفة.

جدول (٨) توزيع المبحوثين وفقا للآثار التى حدثت على تعليم أبناء الصيادين بعد قرار إيقاف الصيد

البنـــــود	زيادة كبيرة		عدم تغير		حدوث نقصان	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١- عمالة الأطفال الصغار	٦٩	٥٥.٢	٤٧	٣٧.٦	٩	٧.٢
٢- تسرب التلاميذ من المدارس	٨٠	٦٤	٣٦	٢٨.٨	٩	٧.٢
٣- ترك الطلاب الدراسة بالجامعة.	٩٦	٧٦.٨	٢٥	٢٠	٤	٣.٢
٤- انخفاض المستويات التعليمية لأبناء الصيادين	٥٦	٤٤.٨	٩١	٧٢.٨	١٨	١٤.٤
٥- إهمال الصيادين لأبنائهم فى المراحل التعليمية المختلفة	١٠٢	٨١.٦	٢١	١٦.٨	٢	١.٦

ومن الملاحظ بصفة عامة أن هذا القرار كان له أثر واضح على تعليم أبناء الصيادين حيث زادت نسبة تسربهم من الدراسة والاتجاه نحو العمل لمساعدة أسرهم وهذا سوف يؤثر عليهم مستقبلاً وعلى مستقبل مجتمعهم المحلى وبالتالى على المجتمع الكبير، وإذا لم يكن هناك توجه نحو إعادة هؤلاء الأطفال إلى المدارس فقد يؤدى ذلك إلى التمهيد لدخولهم فى دائرة الانحراف.

وباستعراض النتائج الواردة فى جدول (٩) يتضح أن ٤٨ ٪ من المبحوثين يرون أن هذا القرار كان له أثر سلبى مرتفع على تعليم أبناء الصيادين، فى حين يرى قرابة ٤٥٪ من المبحوثين أن هذا القرار كان له أثر سلبى متوسط على تعليم أبناء الصيادين، بينما يرى ٧.٢ ٪ من المبحوثين أن قرار إيقاف الصيد كان له أثر سلبى منخفض على تعليم أبناء الصيادين.

جدول(٩) التوزيع النسبى للمبحوثين وفقاً للآثار المترتبة على تعليم أبناء الصيادين بعد قرار إيقاف الصيد

الفئات	العدد	٪
أثر سلبى منخفض (٩ – ١٠) درجة	٩	٧.٢
أثر سلبى متوسط (١١ – ١٣) درجة	٥٦	٤٤.٨
أثر سلبى مرتفع (١٤ – ١٥) درجة	٦٠	٤٨
المجمـــــــــوع	١٢٥	١٠٠

ويتضح من الجدول أن الغالبية العظمى من المبحوثين تشملهم الفئتين المرتفعة والمتوسطة من حيث التأثير السلبى على تعليم أبنائهم.

هـ- أثر القرار الوزارى على الوضع الاجتماعى والصحى والبيئى للصيادين:

توضح النتائج الواردة فى جدول (١٠) أن قرار إيقاف الصيد كان له أثر واضح على الوضع الاجتماعى والصحى والبيئى للصيادين من خلال عدم الاهتمام بالمحافظة على المرافق العامة وزيادة حالات الفقر والبطالة وانتشار الأمراض لعدم بين الصيادين، وعدم الشعور بالأمان الاجتماعى، حيث أفاد أكثر من ٧٠٪ من المبحوثين بزيادة عدد الصيادين الذين تولد لديهم شعور بعدم المحافظة على المرافق العامة بعد إيقاف الصيد، وذكر قرابة ٨٥٪ من المبحوثين أنه حدثت زيادة كبيرة فى انتشار القمامة فى الشوارع، وأفاد قرابة ٦٩٪ من المبحوثين بزيادة عدد المقاهي فى القرية، بينما يرى أكثر من ٧٥٪ من المبحوثين حدوث زيادة كبيرة

فى ظاهرة التلوث. بينما يرى قرابة ٨٢٪ من المبحوثين زيادة انتشار الأمراض بين الصيادين، كما يرى أكثر من ٧٥٪ من المبحوثين زيادة عدد حالات الفقر بين الصيادين خلال فترة التوقف، وذكر أكثر٦١٪ من عينة البحث انتشار البطالة بين الصيادين، فى حين يرى أكثر من ٧٤٪ من المبحوثين أنه تولد لديهم عدم الشعور بالأمان الاجتماعى نتيجة توقف الصيد.

جدول (١٠) توزيع المبحوثين وفقا للآثار التى حدثت على الوضع الاجتماعى والصحى والبيئى للصيادين بعد قرار إيقاف الصيد

البنـــــــود	زيادة كبيرة		عدم تغير		حدوث نقصان	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١- عدم المحافظة على المرافق العامة	٨٨	٧٠.٤	٣١	٢٤.٨	٦	٤.٨
٢- انتشار القمامة فى الشوارع	١٠٦	٨٤.٨	١٨	١٤.٤	١	٠.٨
٣- عدد المقاهى فى القرية	٨٦	٦٨.٨	٣٤	٢٧.٢	٥	٤
٤- تفشى ظاهرة التلوث	٩٤	٧٥.٢	٢٦	٢٠.٨	٥	٤
٥- انتشار الأمراض	١٠٢	٨١.٦	١٩	١٥.٢	٤	٣.٢
٦- حالات الفقر بين الصيادين	٩٤	٧٥.٢	٣٠	٢٤	١	٠.٨
٧- انتشار البطالة بين الصيادين	٧٧	٦١.٦	٤٣	٣٤.٤	٥	٤
٨-عدم الشعور بالأمان الاجتماعى	٩٣	٧٤.٤	٢٦	٢٠.٨	٦	٤.٨

ويتضح مما سبق أن قرار إيقاف الصيد أثر بشكل كبير وواضح على الأوضاع الاجتماعية والصحية والبيئية للصيادين مما جعل هذه الأوضاع أسوأ مما قبل.

وباستعراض النتائج البحثية الواردة فى جدول (١١) يتضح أن أكثر من ٦٢٪ من المبحوثين يرون أن هذا القرار له تأثير سلبى مرتفع على الأوضاع الاجتماعية والصحية والبيئية للصيادين، فى حين يرى قرابة ٣٣٪ من المبحوثين أن هذا القرار له تأثير سلبى متوسط، وأفاد قرابة ٥٪ من المبحوثين أن قرار إيقاف الصيد كان له أثر سلبى منخفض على الأوضاع الاجتماعية والصحية والبيئية للصيادين.

جدول(١١) التوزيع النسبى للمبحوثين وفقاً للآثار المترتبة على الوضع الاجتماعى والصحى والبيئى للصيادين بعد قرار إيقاف الصيد

الفئات	العدد	٪
أثر سلبى منخفض (١٦ – ١٨) درجة	٦	٤.٨
أثر سلبى متوسط (١٩ – ٢١) درجة	٤١	٣٢.٨
أثر سلبى مرتفع (٢٢ – ٢٤) درجة	٧٨	٦٢.٤
المجمـــــــــوع	١٢٥	١٠٠

ويتضح من هذه النتائج أن غالبية المبحوثين يقعون فى فئة التأثير السلبى المرتفع لقرار إيقاف الصيد لفترة محددة، ومن هنا يتضح أن القرار كان له أثر سلبى على الأوضاع الاجتماعية والصحية والبيئية للصيادين.

و- أثر القرار الوزارى على مظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين:

تبين النتائج البحثية الواردة فى جدول (١٢) أثر قرار إيقاف الصيد على مظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين، حيث أوضحت النتائج أن هذا القرار أحدث بعد تطبيقه تغيرات كبيرة فى معدلات السرقة وجرائم النصب والاحتيال وتفشى ظاهرة الإدمان والعنف والإحساس بالقهر والاضطهاد، حيث أفاد قرابة ٦١ ٪ من المبحوثين أنه يوجد زيادة كبيرة فى عدد حالات السرقة، وذكر٧٦٪ من المبحوثين أنهم يرون أنه يوجد زيادة فى أعداد المتصارعين على موارد البحيرة، بينما أفاد أكثر من ٨٢٪ من المبحوثين بزيادة جرائم النصب والاحتيال بعد صدور القرار، و أكثر من ٧٠٪ من العينة البحث أفادوا أن المشاكل بين الأفراد أصبحت أكثر عما كانت عليه قبل تطبيق القرار. كما يرى نحو ٧٤٪ من المبحوثين تفشى ظاهرة الإدمان والمخدرات بين الصيادين، وأفاد قرابة ٨١٪ من المبحوثين بزيادة عدد الصيادين الذين يقومون بالصيد فى الأماكن محظورة الصيد والتعدى عليها، وأفاد أكثر من ٦٧٪ من المبحوثين بإحساسهم بالقهر والاضطهاد ، وتبين كذلك أن ٧٢٪

من المبحوثين يرون أن الصيادين اعتادوا الذهاب إلى المحاكم عن ذي قبل لكثرة المشاكل، كما أفاد قرابة ٧٠٪ من المبحوثين حدوث زيادة كبيرة للجلسات العرفية ، كما ذكر قرابة ٦٢٪ من المبحوثين أنه حدثت زيادة كبيرة للعنف بين الصيادين لحل مشاكلهم عما كانت عليه قبل تطبيق قرار إيقاف الصيد، ومما سبق يتضح زيادة مظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين نتيجة قرار إيقاف الصيد لفترة محددة.

جدول (١٢) توزيع المبحوثين وفقا للآثار التى حدثت على مظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين بعد قرار إيقاف الصيد

البنـــــود	زيادة كبيرة		عدم تغير		حدوث نقصان	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١- حالات السرقة بين الصيادين	٧٦	٦٠.٨	٣٩	٣١.٣	٨	٦.٤
٢- الصراع بين الصيادين على موارد البحيرة	٩٥	٧٦	٢٨	٢٢.٤	٢	١.٦
٣- جرائم النصب والاحتيال بين الصيادين	١٠٢	٨١.٦	١٩	١٥.٢	٤	٣.٢
٤- المشاكل بين الأفراد فى مجتمع الصيد	٨٨	٧٠.٤	٣١	٢٤.٨	٦	٤.٨
٥- تفشى ظاهرة الإدمان والمخدرات	٩٢	٧٣.٦	٢٩	٢٣.٢	٤	٣.٢
٦- حالات التعدى على الأماكن محظورة الصيد	١٠١	٨٠.٨	٢٤	١٩.٢	-	-
٧- إحساس الصياد بالقهر والاضطهاد	٨٤	٦٧.٢	٣٧	٢٩.٦	٤	٣.٢
٨- ذهاب الصيادين إلى المحاكم عن ذي قبل	٩٠	٧٢	٣١	٢٤.٨	٤	٣.٢
٩- الجلسات العرفية بين الصيادين	٨٧	٦٩.٦	٣٨	٣٠.٤	-	-
١٠- استخدام العنف لحل المشاكل	٧٧	٦١.٦	٤٣	٣٤.٤	٥	٤

وباستعراض نتائج جدول (١٣) يتضح أن أكثر من ٥٨٪ من المبحوثين يرون أن قرار إيقاف الصيد كان له أثر سلبى مرتفع على مظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين، فى حين يرى ما يزيد عن ١٨٪ من المبحوثين أن هذا القرار كان له تأثير سلبى متوسط على مظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين، و أن أكثر من ٢٣٪ من المبحوثين يرون أن قرار إيقاف الصيد على مظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين كان له أثر سلبى منخفض.

جدول(١٣) التوزيع النسبى للمبحوثين وفقاً للآثار المترتبة على مظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين بعد قرار إيقاف الصيد

الفئات	العدد	٪
أثر سلبى منخفض (١٨ – ٢١) درجة	٢٩	٢٣.٢
أثر سلبى متوسط (٢٢ – ٢٦) درجة	٢٣	١٨.٤
أثر سلبى مرتفع (٢٧ – ٣٠) درجة	٧٣	٥٨.٤
المجمـــــــــوع	١٢٥	١٠٠

ويتضح من بيانات الجدول تركز المبحوثين فى فئتى الأثر السلبى المتوسط والمرتفع، حيث يمثلان معا أكثر من ٧٥٪ من المبحوثين، أى أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع العينة البحثية يرون أن القرار له أثر واضح على مظاهر الجريمة والانحراف فى اتجاه معاكس، أى ارتفاع مظاهر الجريمة والانحراف بين الصيادين.

ز- أثر القرار الوزارى على الدرجة الكلية للآثار المترتبة على إيقاف الصيد:

تشير النتائج البحثية الواردة فى جدول (١٤) إلى أن ٣.٢٪ من المبحوثين يرون أن قرار إيقاف الصيد كان له أثر سلبى منخفض على الصيادين، بينما يرى ٤٢.٤٪ من المبحوثين أن قرار إيقاف الصيد كان له أثر سلبى متوسط على الصيادين، فى حين يرى ٥٤.٤٪ من المبحوثين أن قرار إيقاف الصيد كان له أثر سلبى مرتفع على الصيادين. وهذا معناه أن الغالبية العظمى من المبحوثين يرون أن الآثار السلبية لقرار إيقاف الصيد مرتفعة، وأن هذا القرار أثر عليهم بدرجة كبيرة فى حياتهم بصفة عامة .

جدول(١٤) التوزيع النسبى للمبحوثين وفقاً للدرجة الكلية للآثار المترتبة على إيقاف الصيد

الفئات	العدد	٪
أثر سلبى منخفض (٨٣ – ٩٥) درجة	٤	٣.٢
أثر سلبى متوسط (٩٦ – ١٠٦) درجة	٥٣	٤٢.٤
أثر سلبى مرتفع (١٠٧ – ١١٧) درجة	٦٨	٥٤.٤

المجمـــــــــوع	١٢٥	١٠٠

ثانياً: أسباب عدم التزام بعض الصيادين بتطبيق القرار الوزارى الخاص بإيقاف الصيد

تشير النتائج إلى وجود سبعة أسباب أساسية من وجهة نظر الصيادين المبحوثين هى التى دفعتهم إلى عدم الالتزام بتطبيق قرار إيقاف الصيد، وتم ترتيب هذه الأسباب تنازلياً كما هو موضح فى جدول (١٥) على النحو التالى: أول هذه الأسباب هو أن الصيد هو مصدر الرزق الوحيد لكل الصيادين، حيث يوجد شبه إجماع من كل الصيادين على هذا السبب، وقد أفاد بذلك قرابة ٩٧ ٪ من المبحوثين، تلاه من حيث الأهمية عدم وجود بديل يعمل فيه الصيادون وأفاد بذلك قرابة ٨٩٪ من المبحوثين، ثم أتى بعد ذلك أن تطبيق القرار على أفراد دون أفراد آخرين بنسبة ٥٨ ٪ ، وجاء فى المرتبة الرابعة عدم وجود فائدة من تطبيق هذا القرار حيث أفاد بذلك قرابة ٤١٪ من المبحوثين، وتلاه أن القرار ساعد على هجرة السمك إلى بعض الدول المجاورة وهم الذين يستفيدون منه وأكد ذلك أكثر من ربع عينة البحث، ويرى ١٨.٤٪ أن ميعاد الإيقاف غير مناسب، وفى المرتبة الأخيرة جاء أقل الأسباب أهمية وهو أن الصيادين مثل السمك لا يعرفون عملاً خلافاً للعمل بالصيد وأفاد بذلك قرابة ١٠٪ من المبحوثين.

جدول(١٥) التوزيع النسبى للمبحوثين وفقاً لأسباب عدم تطبيق الصيادين لقرار إيقاف الصيد

الأسباب	ك	٪
١- الصيد هو مصدر الرزق الوحيد لنا	١٢١	٩٦.٨
٢- لا يوجد بديل نعمل فيه سوى الصيد	١١١	٨٨.٨
٣- يطبق على أفراد دون أفراد اخرين	٧٣	٥٨.٠٤
٤- لا توجد فائدة من تطبيق القرار	٥١	٤٠.٨
٥- يساعد على هجرة السمك إلى بعض الدول المجاورة	٣٢	٢٥.٦
٦- ميعاد الإيقاف غير مناسب	٢٣	١٨.٤
٧- إحنا زى السمك لا نعرف نعمل عمل غير الصيد	١٢	٩.٦

وبصفة عامة يمكن استنتاج أن معظم الأسباب وإن لم تكن كلها مرتبطة بتوفير فرص عمل بديلة وهى ناحية اقتصادية فعلى الجهات القائمة على تنفيذ القرار توفير البديل المناسب خلال فترة التوقف حتى يتسنى تطبيق القرار بشكل مرضى يتناسب مع آراء وأفكار من يطبقونه.

ثالثاً: إيجابيات تطبيق القرار الوزارى الخاص بإيقاف الصيد من وجهة نظر الصيادين

كما هو معلوم فان قرار إيقاف الصيد صدر منذ عام ٢٠٠٧ وهو ينص عل حظر الصيد فى فترات محددة من كل عام. وفى منطقة برج البرلس كان حظر الصيد خلال منتصف شهر مايو حتى منتصف شهر يوليو. ولتحقيق الهدف الثالث للبحث الحالى وهو التعرف على ايجابيات القرار من وجهة نظر الصيادين بمنطقة برج البرلس حيث أشارت النتائج الواردة فى جدول (١٦) إلى وجود ست ايجابيات من جراء تطبيق القرار أكد عليها بعض المبحوثين، وكان من أهم إيجابيات هذا القرار هو إعطاء فرصة للأسماك أن تنمو بحجم كبير، بنسبة ٨١.٦٪ ، وحماية زريعة السمك الصغيرة من الصيد بنسبة ٧٨.٤٪ ، وجعل الصياد يطور فى مهنة الصيد بنسبة ٥٨.٨٪ ، وإعطاء فرصة كافية لإصلاح المراكب ومعدات الصيد بنسبة ٤٨.٨ ٪ ، وظهور بعض أنواع من الأسماك لم تكن موجودة من قبل بنسبة ٤٥.٦ ٪ ، ثم الحد من أساليب الصيد المخالفة بنسبة تكرار قدرها ٣٩.٢٪ .

جدول(١٦) التوزيع النسبى للمبحوثين وفقاً لآرائهم حول ايجابيات تطبيق قرار إيقاف الصيد

الإيجابيات	ك	٪
١- إعطاء فرصة للأسماك أن تنمو بحجم كبير	١٠٢	٨١.٦
٢- حماية زريعة السمك الصغيرة من الصيد	٩٨	٧٨.٤
٣- جعل الصياد يطور فى مهنة الصيد	٧٣	٥٨.٨
٤- إعطاء فرصة كافية لإصلاح المراكب ومعدات الصيد	٦١	٤٨.٨
٥- ظهور بعض أنواع من الأسماك لم تكن موجودة	٥٧	٤٥.٦
٦- الحد من أساليب الصيد المخالفة	٤٩	٣٩.٢

مما سبق يتضح وجود بعض الايجابيات نتيجة قرار إيقاف الصيد وكان من أهمها ظهور بعض أنواع من الأسماك كانت غير موجودة وقد اتفق ما ذكره المبحوثين مع ما جاء بتقرير الخبراء بهيئة الثروة السمكية (٢٠٠٨) فى ذلك حيث كانت بعض الأنواع تندثر، وكذلك زيادة مراكز تجميع الزريعة عن الأعوام السابقة لقرار الإيقاف، حيث ارتفع إنتاج مراكز تجميع الزريعة البحرية من ١١٧ مليون وحدة موسم ٢٠٠٤/٢٠٠٣ إلى ما يزيد على ٧٠٠ مليون وحدة فى الوقت الحالى وهذه هى الآثار الإيجابية لمغزى قرار إيقاف الصيد.

رابعاً : البدائل والحلول المقترحة من وجهة نظر المبحوثين لمواجهة فترة توقف الصيد

تعتبر الآثار السلبية المترتبة على تطبيق قرار إيقاف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط ما هى إلاّ مجرد مشكلات يجب البحث عن حلول لها. حيث ذكر المبحوثين عشر مقترحات يمكن من خلالها التغلب على فترة التوقف، وأظهرت النتائج الواردة فى جدول (١٧) أن أهم المقترحات هى عمل مشروعات صناعية صغيرة بهذه المنطقة لتوفير فرص عمل للصيادين وقد اتفق قرابة ٩٧٪ من المبحوثين على أهمية هذا المقترح. و يلى ذلك إقراض الصيادين قروضاً بفائدة بسيطة خلال فترة التوقف حيث اتفق أكثر من ٩٠٪ المبحوثين على هذا المقترح، ثم يأتى بعد ذلك إعطاء الصيادين إعانات خلال فترة التوقف وقد اتفق على هذا المقترح أكثر من ٧٧ ٪ من المبحوثين. ويلى ذلك من حيث الأهمية إنشاء صندوق تكافل اجتماعى للصيادين يساعدهم فى مثل هذه الظروف وذكر هذا المقترح ٧٦٪ من المبحوثين، فى حين اتفق قرابة ٧٤٪ من المبحوثين على مقترح توفير فرص عمل جديدة وتشجيع الاستثمار فى هذه لمنطقة، يلى ذلك تقديم تيسيرات مختلفة لمن يقوم بعمل مشروعات فى هذه المنطقة وأفاد بذلك قرابة ٧٠٪ من المبحوثين، بينما يأتى مقترح إعفاء الصياد الذى يقوم بعمل مشروع خلال هذه الفترة من الضرائب فى المرتبة السابعة ووافق عليه قرابة ٦٥٪ من المبحوثين، يلى ذلك من حيث الأهمية تسليم الصيادين الراغبين أرضى زراعية جديدة وهو ما أفاد به أكثر من ٦٣٪ من المبحوثين. بينما أكد ٣٦٪ من المبحوثين على ضرورة تغيير بعض المفاهيم الخاطئة لدى بعض الصيادين مثل أنهم لا يعرفون إلاّ مهنة الصيد وبل العمل تعلمهم حرف أخرى، وكان أقل المقترحات أهمية هو تغيير فترة التوقف لتكون خلال شهرى أغسطس وسبتمبر بدلاً من منتصف مايو حتى منتصف يوليو وجاء هذا الاقتراح فى المرتبة الأخيرة وأفاد بذلك ٢٦.٤٪ من المبحوثين.

جدول(١٧) التوزيع النسبى للمبحوثين وفقاً لآرائهم حول البدائل والحلول المقترحة لمواجهة فترة توقف الصيد

البدائل والحلول المقترحة	ك	٪
١- عمل مشروعات صناعية صغيرة بهذه المنطقة لتوفير فرص عمل للصيادين	١٢١	٩٦.٨
٢- إقراض الصيادين قروضاً بفائدة بسيطة خلال فترة التوقف	١١٧	٩٠.٤
٣- إعطاء إعانات للصيادين خلال هذه الفترة	٩٧	٧٧.٦
٤- إنشاء صندوق تكافل اجتماعى للصيادين يساعدهم فى مثل هذه الظروف	٩٥	٧٦
٥- توفير فرص عمل جديدة وتشجيع الاستثمار فى هذه المنطقة	٩٢	٧٣.٦
٦- تقديم تيسيرات مختلفة لمن يقوم بعمل مشروعات فى هذه المنطقة	٨٧	٦٩.٦
٧- إعفاء الصياد الذى يقوم بعمل مشروع خلال هذه الفترة من الضرائب	٨١	٦٤.٨
٨- تسليم الصيادين الراغبين أراضى زراعية جديدة	٧٩	٦٣.٢
٩- ضرورة تغيير بعض المفاهيم الخاطئة لدى بعض الصيادين أنهم لا يعرفون إلاّ الصيد والعمل على تعليمهم حرف أخرى	٤٥	٣٦
١٠- تغيير فترة التوقف لتكون خلال شهرى أغسطس وسبتمبر بدلاً من منتصف شهر مايو حتى منتصف شهر يوليو	٣٣	٢٦.٤

وبصفة عامة يمكن استنتاج أن معظم المقترحات ترتبط بالنواحى المادية وتوفير فرص عمل بديلة، إلاّ أنه يوجد مقترح واحد يرتبط بالنواحي الإجرائية للقانون ومقترح آخر يرتبط بالنواحي القيمية والعادات للصيادين. وبناءً على ذلك يجب على القائمين على صياغة القرارات وتنفيذها مراعاة هذه المقترحات وأخذها بعين الاعتبار لتلافى أسباب امتناع الصيادين عن تنفيذ القرار، بالإضافة لتلاشى أو على الأقل التخفيف من الآثار السلبية المترتبة على أى قرار يتخذ حتى يكون له صدى مرضى من قبل منفذيه.

وفى ضوء ما سبق من نتائج يمكن التوصية بما يلى :

١- ضرورة دراسة ومعرفة إيجابيات وسلبيات أى قرار قبل إصداره حتى يمكن تلاشى هذه السلبيات .

٢- الأخذ بالحلول والمقترحات التى ذكرها المبحوثين ووضعها موضع التنفيذ وإذا تعذر تنفيذها كلها مرة واحدة تنفذ بالتتابع حسب أولويتها وأهميتها.

٣- توحيد جهة الرقابة والإشراف على تنفيذ القوانين والقرارات الخاصة بحماية الموارد السمكية والتقيد بأحكامها والعدالة والمساواة فى تطبيقها بين جميع المستخدمين.

٤- إتباع سياسات إعلامية وإرشادية لتوعية الصيادين بأهمية القوانين والقرارات المنظمة لعملية الصيد.

المراجع

١- الجزار، محمد حمودة؛ ومحمود مصباح عبد الرحمن (١٩٩٥): مقدمة فى علم الاجتماع، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة بكفرالشيخ، جامعة طنطا.

٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء (٢٠٠٧): كتاب الإحصاء السنوى .

٣- الخشاب، أحمد (١٩٩٨): الضبط الاجتماعى، أسسه وتطبيقاته العملية، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٤- المعهد القومى لعلوم البحار والمصايد (٢٠٠٨): الثروات المائية، الإدارة الساحلية المتكاملة والتنمية المستدامة، توصيات المؤتمر الدولى الثانى عن الثروات المائية، الفترة من ٢٤-٢٧ نوفمبر، الأسكندرية.

٥- جامعة الدول العربية (٢٠٠٨): المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، المجلد رقم (٢٧)، الخرطوم.

٦- جامعة الدول العربية (٢٠٠٧) : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية،المجلد رقم (٢٧)، الخرطوم.

٧- جامعة الدول العربية (١٩٩٥) : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية،المجلد رقم (١٥)، الخرطوم، ديسمبر.

٨- جامعة الدول العربية (١٩٩٤): المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الدورة التدريبية القومية لتربية الأسماك فى المياه العذبة، الخرطوم، ديسمبر.

٩- حافظ، محمود (٢٠١٠): ملف الثروة السمكية، حكاية بلد اسمها كفرالشيخ، موقع الحوار http://www. alheware.org

١٠- خليل، أحمد (٢٠٠٨): شرح التشريعات الزراعية فى مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

١١- عبد الحميد، محمد عبد الحميد (٢٠٠٣): الأسس العلمية لإنتاج الأسماك ورعايتها، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة.

١٢- عبد اللا، مختار محمد (٢٠٠٢): مقدمة فى علم الاجتماع، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة بطنطا،جامعة طنطا.

١٣- نصيف، نيللى (١٩٨٥): اتجاهات الزراع نحو بعض التشريعات الزراعية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

١٤- هيئة الثروة السمكية (٢٠٠٨) : كتاب إحصاءات الإنتاج السمكى، كفر الشيخ.

١٥- وهبة، أحمد جمال الدين؛ وسمير عبد الغفار سليمان؛ وحسن على شرشر؛ ومحمود رجب التركى (٢٠٠٩): إدراك الصيادين لمضمون القرار الوزارى بإيقاف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط خلال فترة محددة من كل عام فى بعض محافظات جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث الزراعية، جامعة كفرالشيخ، العدد الأول، مجلد (٣٥).

١٦- يوسف، عصام عبد الحميد (١٩٩٩): بعض العوامل المؤثرة على معرفة وتبنى حائزى المزارع والأقفاص السمكية بمحافظتى كفرالشيخ ودمياط للممارسات الفنية المستحدثة، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة طنطا.

17- Coser, Lewis& Bernard Rosenberg (1968): Sociological Theory, London, Mc-Milan Lim.p.566.

18- Durkheim, E. (1950): The Rules of Sociological Method Translated, the free press of Glenco, and Also Nisbet. R. The sociology of female Durkheim, London, Heim Lamar Nn., pp: 48-49.

19- Merton, Robert (1962): Social theory and social structure, U.S.A.

SOME SOCIAL IMPACTS OF THE MINISTERIAL DECISION NO. 120 OF 2007 RELATED TO FISHING OFF IN THE MEDITERRANEAN SEA DURING A SPECIFIC PERIOD EACH YEAR IN THE VILLAGE OF BORG EL-BURULLUS IN KAFR EL-SHEIKH GOVERNORATE

Tantawi, A. M. : M. M. Heedak and Lamiaa S. El - Hosiny
Agric. Extension & Rural Development Research Institute. ARC

ABSTRACT

The objective of this research is: to identify some of the social impacts of the Ministerial decision No. 120 of 2007 related to fishing off during mid-May to mid-July of each year, to identify the reasons for non-application of the fishermen of this decision; to identify the advantages of the implementation of the decision; and to determine the alternative solutions and suggestions to overcome the suspension period.

The data were collected from Borg El-Burullus village by personal interview using a questionnaire. The sample was including one hundred and twenty five respondents represent 20% of the population research. Frequencies, percentages, means, standard deviation, and factor analysis were used as statistical tools.

Results of the factor analysis showed the presence of six key dimensions of the impacts of the decision to stop fishing. And these dimensions are social participation a social participation of fishermen, their community satisfaction, education their children, family status and livelihood of fishermen, social status, health, and environmental for fishermen, and aspects of delinquency and crime among fishermen. And this decision impact on all these dimensions, and the results showed that 54.4% of the respondents confirmed the presence of a high negative impact decision to stop fishing, while 42.4% emphasized on the existence of a medium negative impact.

With regard to the most important reasons for not applying the fishermen of the decision, the results showed that fishing is the only source of income (96.8%), the lack of alternative employment (88.8%), and the decision applied to individuals at the expense of other individuals (58.4%). One of the most important advantages implementation of the decision, the respondents

stated the following: give fish a chance to grow the size of a large (81.6%), and the protection of small fish fry fishing (78.4%). Fishermen suggested a number of the alternative solutions and suggestions to overcome the suspension period that included establishment of small industrial projects (96.8%), the granting of fishermen simple interest loans (90.4%), and providing subsidies to fishermen (77.6%).

قام بتحكيم البحث

أ.د / محمد السيد الإمام	**كلية الزراعة – جامعة المنصورة**
أ.د / اشرف رجب الغنام	**مركز البحوث الزراعيه**